على الطريق

في رسائلهم للاهل يجمع الطلاب الذين يدرسون في البلدان الاشتراكية على وجود ارستقراطية متميزه بين السكان ودلك خلافا للمعروف عن اضمحلال الطبقات وتزايد التقارب في المستوى المعيشي لفئات السكان .

طالب يدرس في بلغاريا كتب لاهله يقول : تعرفون ولا شك ان بلغاريا عاشت في ظلام الاحتلال التركي خمسة قرون . وخرجت في اوائل هذا القرن اكثر دول اوروبا تخلفا حيث لا صناعه ولا زراعة متخلفة جدا .

اليوم بلغاريا الاشتراكية بلد متطور وحسب بل العديد من الدول الاوروبية العريقة في التطور . هذا بشكل واضح على الخدمات الموفره للسكان . والاطفال في بلغاريا يتميزون الجميع فهم يحظون بارقى اشكال الرعاية والعناية . الحظ وعدد من العرب والبلغار وزرنا للاطفال . واحدة في والاخرى في القرية . مستوى الخدمات في واحد . وقد طافت في عيوني وعيون العرب ونحن نطوف الروضة وذلك حزنا واسى حال اطفالنا .

ليس روعة البناء لكل حاجات الاطفال انتباهي . فذلك البلغاري في كل مكان هو موفر فعلا للاطفال ولا استطيع وصفه . الاطفال مقسمون الى مجموعات بين عدد المجموعة بين وعشرين وثلاثين طفلا . مجموعة قاعة نوم لساعات نظيفة مرتبة ، مريحة جدا .

الالعاب الداخلية مجموعة كبيرة ومتنوعه من الرائعة . الطعام مغذ في النوعية والكمية . الدارسة واسلوب التدريس كل ممكنات الابداع الاطفال المعروضة تدل النبوغ المبكر والاعتناء

الشرف المعروضة بها الاطفال المبدعين في . والتعاون مع الاخرين طبيعة وروح المناهج التي يجرى اعداد على اساسها .

اخر في الروضة ما طفل يشرف عليهم من خمسين موظف بينهم عشر ممرضة وطبيب وفي دلالة بالغة على مدى الدولة التي توفرها الدوله الاطفال .

انتهاي وجود المدرسه مجاوره للروضه ان هذا النهج متبع في البلاد بهدف عدم شعور بالغربة حين انتقاله الابتدائية .

اما اري الاطفال هنا متعلقين العربين وممانعين في الى البيت . قفزت امامي الام المحظوظه في بلادنا تساعدها الاحوال على طفلها للروضة وهي خائفة عودته بلهفة وصوره في اول اياممباكيا متوسلا العوده وقلت شتان .. بعض ما يوفر للاطفال يحق لي ان ادعوهم بالفئة

ماذا؟ يقدم أو ضياء صندوق النقد الدولي للشعب المصري

القاهرة – ما زالت الحكومة المصرية ماضية في طريق الارتماء باحضان الامبريالية العالمية، وتنفتح بشكل اكبر على العالم الراسمالي ضاربة ومستهترة بقيم الشعب المصرى الوطنية واهدافه واخلاقه القومية. فقد أعلنت القاهرة عن موافقتها على قرض جديد يقدمه صندوق النقد الدولي بقيمة (٧٢٠) مليون دولار، وبشروط مجحفة وغير متكافئة.

ومعروف ان هذا الصندوق تهيمن عليه الولايات المتحدة الامبركية زعيمة العالم الامبريالي الراسمالي، وروفق القرض الجديد بجملة من الشروط من شانها تازيم الوضع الاقتصادي في مصر بشكل أسوا بكثير مما هي الحالة عليه الان. فقد اشترط ان يتم تعويم الجنيه المصرى وان تلغى رقابة الدولة على الاسعار، وان تلغى كذلك السوبسيديا (المخصصات) الحكومية لدعم السلع الضرورية وتجدر الاشارة الى ان هذه ليست المرة الاولى التي يتقدم فيها صندوق النقد الدولي بمثل هذه الشروط فقد عرض خبراء هذه المنظمة المالية على مصر مشروع قرض مماثل في عام ١٩٦٨ عندما كانت البلاد تنوء تحت وطاة وضع اقتصادى عصيب، نتيجة لحرب عام ١٩٦٧. الا ان حكومة الرئيس جمال عبدالناصر رفضت بشدة آنذاك هذه المخططات وهي تدرك ان الاقلال من تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد والاسعار سيؤدى حتما الى ارتفاع شديد في الاسعار والى تدهور في وضع الجماهير الكادحة. ويبدو اضحا للعيان ان خطة صندوق النقد الدولي الحالية، قد وجدت لها الان في القيادة المصرية ، تربة خصبة، حيث للسنة الخامسة على التوالي تسير حكومة السادات بالبلاد في طريق ما يسمى بالانفتاح الاقتصادى .. وهي تعمل على جعل مصر بلدا راسماليا بكل ما في الكلمة من معنى.

ان الهدف المنشود من وراء تعويم العملة المصرية هو تدفق الرساميل الاجنبية الى مصر. وقد يبدو للوهلة الاولى ان من شان ذلك تحسين الوضع لاقتصادى في البلاد. لكن خبرة السنوات السابقة تدل بدون ادنى شك على ان الاستثمارات الاجنبية لا توجه الى تلك الفروع التي تساعد على تعزيز اقتصاد مصر. فحصة لتوظيفات الاجنبية في لمشاريع الانتاجية المصرية لم تتعد (١٠) بالمئة . فاصحاب لودائع الاجانب ليست لهم مصلحة في توظيف اموالهم في الاقتصاد المصرى لامد طويلة، هم يريدون اقصى الارباح اسرعها، ومن هنا وضع لاجانب اموالهم في السياحة وبناء الفنادق والعمليات البنكية وغيرها. وفي حالة عدم اشراف الدولة على مراقبة الاسعار فان الشركات الاجنبية سوف تتمكن من احتكار الاسعار في البلاد ، كما سيحصل اصحاب رؤوس الاموال الاجانب على ارباح اضافية عن طريق استخدام الايدى العاملة المحلية منخفضة الاجر.

واذا ما الغيت مخصصات الحكومة عن السلع الاساسية – كما يشترط ذلك ايضا – صندوق النقد الدولي، فسوف يضمن ذلك التنفيذ العملي لمطلب حرية الاسعار من جهة وان يوفر نفقات غير منتجة تذهب في راى الصندوق للمحافظة على الحد الادنى للمعيشة للمواطن العادى على الاقل.. وذلك من اجل تامين دفع ما يترتب على مصر من ديون للمرابين الغربيين.

وهكذا يصبح من الواضح، لصالح من ينشط صندوق النقد الدولي عندما يضع شروطه لمنح مصر هذا القرض الاستعمارى الجديد، فمن الملاحظ ان كل شروطه ومطالبه مدعوة لحماية مصالح اصحاب التوظيفات الاجانب، وتامين المداخيل للشركات الغربية الكبرى ، ولا ريب في ان الاقطاعيين المحليين الذين يحصلون الان ايضا على حصة الاسد من الدخل القومي المصرى سوف يستفيدون من تنفيذ هذه الشروط الجائرة اما الشعب المصرى فلا تخبئ له مشاريع صندوق النقد الدولي سوى مزيد من الغلاء الفاحش ومزيد من الفقر والعوز.

■■■

بعد ١٣ سنة من الأنكار

احتكارات النفط البريطانيه تعترف بعدم مقاطعتها لنظام سميث العنصري

اعترفت مؤخرا شركة "شل" للبترول وشركة "بريتش بتروليوم" وهما انكليزيتان انهما كانتا تزودان سرا روديسيا بنصف حاجتها من البترول ، طوال الثلاث عشرة سنة الماضية ، اى منذ اعلان الحكومة البريطانية رسميا عن حظر تصدير البترول الى نظام ايان سميث العنصرى.

ومن الجدير بالذكر ان تهريب البترول الى روديسيا بواسطة شركة فرنسية قد تم بعد الحصول على موافقة "غير رسمية" من ويلسون رئيس الوزارة البريطانية في تلك الفترة .

هذا وتمتلك الحكومة البريطانية حوالي نصف اسهم هاتين الشركتين ولهما ممثلين في مجلسي ادارتهما .

وتنص قوانين مقاطعة روديسيا على سجن المخالفين مدة سنتين والغرامة او كلاهما معا .

ومما يذكر ان مدراء هاتين الشركتين كانوا يؤكدون دائما تمسكهم بقرار المقاطعة .

وقال ويلسون لوزراء الكومنولث بعد اعلان المقاطعة ان نظام سميث لن يستطيع الصمود لاشهر بل لاسابيع .

ولكن الوقائع الان كشفت عن ان ويلسون نفسه كان ضالعا في قضية تهريب البترول وبالتالي مساعدة سميث على الاستمرار في السلطة .

وتقول صحيفة "الصندى تايمز" البريطانية والتي اعلنت النبا ، ان الحكومة البريطانية اخذت تاكيدات الشركتين عن تقيدهما بقوانين المقاطعة كامر مسلم به .

وقد اعلمت الحكومة البريطانية لجنة العقوبات التابعة للامم المتحدة قبل سنتين "انها قبلت تاكيدات شركتي "شل" و وبريتش بتروليوم" عن عدم تورطهما او اى من الشركات التابعة لهما بصورة مباشرة او غير مباشرة في عملية تزويد البترول الخام او اى من مشتقاته الى روديسيا .

■■■

ليبيا على طريق التطور الديموقراطي

القذافي يثمن العلاقة مع الاتحاد السوفياتي

ادلى العقيد معمر القذافي بحديث الى مجلة المستقبل التي تصدر في باريس دعا فيه الى ضرورة تنمية العلاقة مع الاتحاد السوفياتي وسائر الدول الاشتراكية .

وقال القذافي ان هذه العلاقات تاتي دعما للثورة الليبية في تحولاتها التقدمية وتشكل دفاعا قويا لانجازات ومكتسبات هذه الثورة .

وفي المجال العملي يقوم لخبراء السوفييت الان بوضع التوصيات النهائية ، المتعلقة ببناء مصنع ضخم للحديد والصلب في ليبيا ومخطة كهربائية ذرية تبلغ قدرتها ٤٠٠ [illegible]

باعمال مشتركة لتطوير مركز الابحاث الذرية للاغراض السلمية .

ومن ناحية اخرى فانه تم التوقيع على عقد ، يقدم الاتحاد السوفيتي للجماهيرية الليبية بموجبه ، المعدات اللازمة في مجال حفر ابار البترول العميقة في الصحراء الليبية .

وفي مجال الاسكان ، صادقت الدولة على خطة البناء السكنية وتجميل العاصمة ، والتي تنص على توسيع حدود المدينة وبناء الاحياء السكنية الجديدة بما في ذلك المراكز التجارية والمدارس والحدائق والملاعب الرياضية . هذا وقد خصصت الحكومه الليبية لهذه المشاريع السكنية [illegible]

وفي مجال زيادة حجم الانتاج الزراعي، يعمل الخبراء السوفييت لاعداد خريطة للتربة في مناطق ساحل ليبيا، على مساحة تقارب ٣ ملايين هكتار مع اجراء الدراسات الجيونياتية على مساحة تقدر ب ٥٠٠ الف هكتار ومن شان ذلك – كما تقول الصحف الليبية – ان يدفع ويطور الاستثمار العقلاني للثروة الترابية.

ومن الجدير بالذكر بانه قد تم في سنة ١٩٧٣، تشكيل "الهيئة السوفيتية الليبية الحكومية"، ومهمة هذه الهيئة دراسة وسائل وسبل تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية السوفيتية – الليبية ، وتنمية التعاون العلمي والتكنولوجي وكذلك لاغراض المعالجه المشتركة للقضايا ، التي تبرز [illegible]